

تماخض فيه ولا يتوقف الحقيقة والاعتدال  
به على رأي المجتهد بل اختلاف **قول** الفقيه  
على اعتباره الخ سهوقا في الذخيرة ولسخ  
المقديس والقياس ان لا يجوز الاستصناع  
وتوقفه في رحمته الله والسافعي رحمه  
الله يومئذ كانه سهو من قلم الناسخ الصواب  
يؤنسا او في زماننا او نحوهما **قول** ولكن  
اعتباره الخ هذا على زعمه من ان المعامل  
سطلق من استقام الاستحسان هو الكلي  
الواقع في عصر المجتهد من ففظ **قول**  
هل يثبت باعتباره الخ ان المعامل الكلي  
الذي في عصر الاحتماد يثبت به الحكم الشرعي  
على الاطلاق ويترك به القياس ويختص به  
النص كما في الاستصناع واما غيره فلا  
لكن قد يكون لمناط بعض الاحكام كما سبق  
في هذه التعاريف كالا قوال والافعال  
من النكاح والطلاق والعتاق والقتل  
والضرب والقتل والكسب ونحوها **قول**  
كاعتبار التعاريف في صحة وقف القول

الح

الحظا مراتبا اولافلان التعاريف لما وقع في كل  
منها يثبت كل منهما به مستقلا والاعتبار  
قياسا والاحاق دكالة انما يكون فمالم  
يدخل تحت الدليلات ظاهرا وعبارة والافلا  
تحقق الاصلية والفرعية وقد عرفت  
ان التعاريف راجع الى الاجماع فيكون تقدير  
كلامه كاعتبار الاجماع في وقف المتكلم  
الخ وليس هذا كقول القائل اعتبار النص  
في فرضية الزكاة بناء على اعتبارها في فرضية  
الضلاة وكانه وقع في هذا القول كونه  
الاستصناع فظن انه اعتبار وقمار وليس  
كذلك بل هو ينظر البعض افراد نوع  
ببعض كإيقال الزكاة فرض كالصلوة  
وانا نانا فلان الاستصناع ثابت  
استحسانا بخلاف القياس عليه وقد  
ذكر في الاصول عموماني بحث القياس  
ان شرطه ان لا يكون الاصل معتدولا  
عنه وحضوصا في بحث الاستحسان ان  
الاستحسان الذي يتغير به القياس الحقي